

تاريخ الاستلام: 2020/01/08

تاريخ القبول: 2020/02/08

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: تقييم البيئة والفرص

(1980-2017)

*Foreign Direct Investment in**Algeria: Evaluation the**opportunities environment and**(1980-2017)*

د. هاني عبدالمالك*

hani.abdelmalek@univ-sba.dz

جامعة تبسة

(الجزائر)

ملخص:

لتقييم فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في الأربعة عقود الأخيرة، تبين أن البيئة الاستثمارية تعرف الضعف على العموم. والتطورات الحالية والمستقبلية في هذه الفرص تُبنى على أساس الصادرات النفطية، وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في القطاعات الأخرى. **كلمات مفتاحية:** بيئة استثمارية، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، اقتصاد جزائري.

Abstract:

To evaluate the opportunities for foreign direct investment flow to Algeria in the past four decades, it was found that the investment environment generally knows weakness. The current and future developments in these opportunities are based on oil exports, and the weak competitiveness of the national economy in other sectors.

Keywords :Investment environment, FDI inflows, Algerian economy.

1. مقدمة:

يمكن القول أن البيئة الاستثمارية الجزائرية المتاحة أمام الشركات الأجنبية، تتسم بالتعقيد وأن أهم المتغيرات السياسية والقانونية، والاقتصادية وغيرها، لها التأثير السلبي المباشر على فرص تدفق الاستثمارات إلى الجزائر، وعلى وجه الخصوص إلى قطاعات الزراعة والخدمات والصناعة. بالنتيجة القيم السنوية لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة ولا تساهم في الإنتاج المحلي والتصدير والتنمية الاقتصادية ككل.

ولذلك يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كالآتي:

- ما أثر متغيرات البيئة الاستثمارية في السوق الجزائرية على فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة 1980-2017؟

ويمكن طرح التساؤل الفرعي التاليين:

- ما أثر المؤشرات الاقتصادية التالية: الميزان الخارجي على السلع والخدمات، مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، الاستثمار المحلي وصافي الضرائب على فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر في الأجلين الطويل والقصير؟

- وما أثر متغيرات البيئة الاستثمارية غير الاقتصادية (مؤشر الاستقرار السياسي، مدى تجسيد الديمقراطية، مؤشر الحرية الاقتصادية، مدى السيطرة على الفساد وأبعاد الثقافة الجزائرية) على فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر؟

الفرضيات: يمكن افتراض فرضيتين كما يلي:

- يوجد ارتباط بين التطورات الحالية والمستقبلية التي تحدث في فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، وميزان التجارة الخارجية ومؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي التنافسي. ويرتبط توافد رؤوس أموال الشركات الأجنبية في الأجلين الطويل والقصير أيضا مع سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم، والاستثمار المحلي وصافي الضرائب؛

- تعرف متغيرات البيئة الاستثمارية غير الاقتصادية الأنفة الذكر في الجزائر الانخفاض والضعف على العموم، وهو ما تسبب في ضعف فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

المنهج المتبع: يمكن إتباع المناهج التالية:

المنهج الوصفي لتوصيف مؤشرات البيئة الاستثمارية الجزائرية، والمنهج التجريبي لإبراز أثر المؤشرات الاقتصادية على فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة 1980-2017 باستعمال برنامج ARDL.

أهمية الدراسة: تعود أهمية الدراسة إلى:

- جمع متغيرات سياسية، قانونية، ثقافية واقتصادية في هذه الدراسة، للدلالة على متغيرات البيئة الاستثمارية في السوق الجزائرية؛

- المساهمة كما هو الشأن بالنسبة للدراسات السابقة في لتشخيص تأثير متغيرات البيئة الاستثمارية الجزائرية على فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهداف الدراسة: الغرض من هذه الدراسة هو الوصول إلى:

- إبراز سبب عدم توفر السوق الجزائرية على فرص استثمارية متنوعة؛
- كما تستهدف الدراسة توصيف أثر متغيرات البيئة الاستثمارية في السوق الجزائرية على فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع تجربة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية بواسطة نموذج ARDL؛
الدراسات السابقة: يمكن ذكر الدراستين التاليتين:

- دراسة سحنون فاروق، (2010)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير أهم المؤشرات على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 1985-2007، وذلك من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO). ومن أهم النتائج أن المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي بالإيجاب والتضخم بالسلب. ومن أهم الاقتراحات التحسين من شفافية التشريعات الخاصة بالاستثمار، وإعادة تأهيل الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد الإداري والتنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة؛

- دراسة بسدات كريمة، (2015)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2013. ومن أهم النتائج حسب نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام SPSS، تبين وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي، الموارد الطبيعية، التعليم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للمتغيرات التالية: التضخم، البطالة، عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير، عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل الملكية، فتبين وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية. ومن أهم التوصيات يجب الاهتمام بكل القطاعات الاقتصادية خاصة المهمشة منها، بتوجيه الاستثمار المحلي والأجنبي نحوها.

2. تقييم متغيرات البيئة الاستثمارية في الجزائر:

يمكن توصيف المتغيرات المؤثرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر بدلالة كل من مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر الديمقراطية، مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر السيطرة على الفساد، فضلا عن أبعاد هوفستيد للثقافة الوطنية والمتغيرات الاقتصادية الكلية. ويبين الملحق 1 المقاييس الإحصائية لمتغيرات البيئة الاستثمارية في الجزائر في حدود توفر البيانات في الفترة 1980-2017.

1.1. مؤشر الاستقرار السياسي:

يظهر أن متوسط مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 1996-2017 قُدر بـ 63,26%، بمعنى أن المخاطر السياسية متوسطة والاستقرار السياسي متوسط. مع تسجيل أدنى قيمة بـ 47% سنة 1998، وتسجيل أقصى قيمة بـ 74% سنة 2009.

وإجمالاً يمكن إبراز أزمة النظام السياسي الجزائري، في أنه ذو طبيعة محتكرة للسلطة، من قبل أقلية متعسفة، والسيطرة اقتصادياً واجتماعياً من قبل بنى قديمة، تعتمد على علاقات القرابة والجهوية، وهو ما يضيء الطابع الانقسامى على المجتمع، ويكبح سيرورة نمو ثقافة سياسية (مصطفى بلعور، 2010، ص 189 بتصرف).

2.2. مؤشر الديمقراطية:

يجمع كثير من المحللين على أن النظام السياسي القائم في الجزائر ذو طبيعة جد معقدة له آلياته الخاصة، أصبح بمثابة تقاليد توارثتها أنظمة الحكم المتعاقبة (زرىق نفيسة، 2009، ص 30 بتصرف).

ويُصنف مؤشر الديمقراطية في الجزائر خلال الفترة 1996-2017 ضمن الأنظمة الديمقراطية الاستبدادية، حيث قُدر متوسط درجة المؤشر في هذه الفترة بـ 3,4 درجة من سلم 10 درجات، ويعود ذلك إلى أن الجزائر من البلدان ذات الديمقراطيات المنخفضة، ويتراوح مؤشر الديمقراطية من 2,5 درجة كأدنى قيمة سنوات 1998 و2000 إلى 3,79 درجة كأقصى قيمة سنوات 2012، 2013 و2014.

وتكريس مفهوم الديمقراطية لم يتضح بعد في الجزائر، فالمشاركة بالرأي السياسي والمساءلة تتميزان بغيابهما في معظم الأحيان وعدم فاعليتهما، وكما أن نظام المساءلة غير موجود على مستوى الهيئات المحلية، وحتى على مستوى الحكومة المركزية والبرلمان (عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد السايح، 2017، ص 281 بتصرف).

3.2. مؤشر الحرية الاقتصادية:

يدل مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 1996-2017 أن السوق الجزائرية في الغالب سوق ذات اقتصاد غير حر، حيث قُدر متوسط نسبة مؤشر الحرية الاقتصادية في هذه الفترة بـ 54,39%، ويتراوح المؤشر بين 50% و59,9%، مع تسجيل أدنى قيمة بـ 46,5% في سنة 2017، وأقصى قيمة بـ 61% في سنة 2002.

4.2. مؤشر الفساد:

عانت الجزائر كغيرها من المجتمعات الانتقالية من ظاهرة تفشي الفساد، فالدولة التي لم تحسم أمرها وقبلت لنظامها الاقتصادي أن يتأرجح بين التخطيط المركزي وبين آليات السوق الحر، ضرب فيها الفساد بشدة، إذ لا يمكن استخدام اقتصاد حر مع ذات الآليات التي جرى استخدامها في ظل الاقتصاد المركزي المخطط (كريمة بقدي، 2012، ص ص 94-95 بتصرف). وقُدر متوسط درجة مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 1996-2017 بـ 3,18 درجة من سلم 10 درجات، وعليه فالجزائر ذات شفافية ضعيفة. ويتراوح المؤشر من 2,6 درجة كأدنى قيمة إلى 3,6 درجة، باستثناء سنة 1996 تم تسجيل 5 درجات كأقصى قيمة.

5.2. أبعاد هوفستد للثقافة الوطنية:

نظرا لعدم توفر كل قيم أبعاد هوفستد الخاصة بالثقافة الوطنية في الجزائر، يمكن القول أن أقرب ثقافة للجزائر هي ثقافة المغرب، وهذه الأخيرة تتوفر حولها كافة البيانات، وبناء على هذا التقارب الثقافي سيتم اعتماد بعض قيم المغرب، واعتبارها تقترب من قيم الجزائر، والأمر يتعلق بقيم أبعاد (مؤشر مسافة السلطة، ودرجات تجنب عدم اليقين)، ويبين الملحق 2 أبعاد هوفستد للثقافة الوطنية في الجزائر.

لذلك فبُعد مؤشر مسافة السلطة للثقافة الوطنية الجزائرية يقدر بـ (70 درجة من 120 درجة)، بالنتيجة الجزائر مجتمع هرمي وله درجة عالية نسبيا على بعد السلطة، وهذا يعني أن الأفراد يقبلون نظاما هرميا يكون فيه لكل شخص مكان، والسلطة مركزية في الشركات والحكومة، في حين أن بُعد درجات تجنب عدم اليقين يقدر بـ (68 درجة من 120 درجة)، فالأفراد لديها تفضيل كبير لتجنب عدم اليقين والأفراد لديهم الحاجة إلى النظم القانونية، غير أن الامتثال لهذه القوانين ضعيف.

(Hofstede-insights, Hofstede dimensions of national cultures, 16/10/2018)

<https://www.hofstede-insights.com/country-comparison/morocco/>

وبُعد التوجه طويل المدى يقدر بـ (26 درجة من 120 درجة) وهي درجة منخفضة للثقافة الجزائرية والأفراد لديهم قصر نظر تجاه المستقبل، ولديهم قيمة عالية لاحترام التقاليد المستقاة من الماضي وللواجبات تجاه المجتمع، والتركيز على تحقيق نتائج سريعة.

بالنتيجة ثقافة الفرد الجزائري منغلقة، ولا تفضل المخاطرة، وهو ما أثر سلبا على الفرص الاستثمارية المتدفقة إلى السوق الجزائرية.

6.2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

قُدّر متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر في الفترة 1980-2017 بـ 730 مليون دولار أمريكي، مع تسجيل 2,75 مليار دولار أمريكي سنة 2009 كأقصى قيمة، وتسجيل (-538) مليون دولار أمريكي سنة 2015 كأدنى قيمة.

وقيمة الاستثمارات الوافدة السالبة تعود إلى انكماش نشاط الشركات الأجنبية في السوق الجزائرية، وأحد العناصر الثلاثة للاستثمار الأجنبي المباشر (رأس المال، الأرباح المعاد استثمارها، أو القروض داخل الشركات)، هو عنصر سلبي ولا تعادله مبالغ إيجابية من العناصر المتبقية، وهذه هي حالات الاستثمار العكسي أو عدم الاستثمار (Unctad, FDI Flows, 15/10/2018).

https://unctad.org/en/Pages/DIAE/Investment%20and%20Enterprise/FDI_Flows.aspx

والتعديل الذي حملة قانون المالية التكميلي لسنة 2009، أخضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر لقاعدة 49/51 لصالح الطرف الجزائري، حيث لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة، وقد وردت العديد من التعديلات على قانون ترقية الاستثمار في قوانين المالية أو القوانين التكميلية لها، حيث حاولت كلها إعطاء المزيد من المزايا للمستثمر الوطني والأجنبي (دبوش عبد القادر، بيري نورة، 2017، ص ص 348-349 بتصرف).

3. أثر متغيرات البيئة الاقتصادية على تدفق الفرص الاستثمارية إلى الجزائر:

لدراسة أثر متغيرات البيئة الاقتصادية على الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق الجزائرية في الفترة 1980-2017، سيتم تجريب بعض المتغيرات حسب نموذج ARDL كما يلي:

$$Fdi = f(\alpha, Eb, Gdp, Tax, Di, Rex, Inf, Rinr) \dots (1)$$

حيث Lfdi: لوغاريتم الفرص الاستثمارية الأجنبية المباشرة الوافدة (\$)؛

Leb: لوغاريتم الميزان الخارجي على السلع والخدمات (\$)؛

Lgdp: لوغاريتم الإنتاج المحلي الإجمالي للسلع والخدمات (\$)؛

Ltax: لوغاريتم صافي الضرائب على السلع والخدمات (\$)؛

Ldi: لوغاريتم الاستثمار المحلي أو إجمالي تكوين رأس المال (\$)؛

Lrex: لوغاريتم مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (2010=100)؛

Linf: لوغاريتم التضخم (%).

Lrinr: لوغاريتم سعر الفائدة الحقيقي (%).

1.3. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات:

بينت اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات عند مستواها الأصلي وفق اختبار (PP) أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند الدرجة الأولى I(1)، لأن قيم الاحتمال أقل من مستوى المعنوية 5%.

2.3. فترة الإبطاء المثلى وأمثل نموذج:

في البيانات السنوية من الأفضل عدم أخذ عدد فترات إبطاء كبير، لذلك سيتم اعتماد أقصى فترة إبطاء (2)، لأن التطورات الحاضرة والمستقبلية التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بتغير المحددات في السنوات الماضية. ويبين أن $ARDL(2, 2, 1, 0, 0, 0, 0, 0)$ هو أفضل نموذج ممكن بناء على توزيع البرنامج لأفضل فترات إبطاء ممكنة.

3.3. اختبار الحدود والتكامل المشترك:

من الملحق 3 يتبين أنه عند مستوى معنوية 5% ودرجة استقرارية I(1) وعدد مشاهدات $n = 36$ قيمة F المحسوبة $(F \approx 4.7)$ أكبر من الحد الأعلى لقيمة F الجدولية $(F \approx 3.83)$. وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

4.3. المعنوية الكلية: من الملاحظ في الملحق 6 أن:

$F_{(K; n-K-1)0.05} = F_{(7; 30)0.05} \approx 2.33 < 15.51$ ، وبما أن F الحسائية أكبر من الجدولية من جدول فيشر، والقيمة الاحتمالية لإحصائية Fisher معدومة أقل من مستوى المعنوية 5%، بالنتيجة للنموذج معنوية كلية في تفسير فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى السوق الجزائرية في الفترة 1980-2017.

5.3. الاختبارات التشخيصية للنموذج:

حتى يتم قبول النموذج إحصائياً، يجب توافر البواقي على جملة من الخصائص، ويمكن التأكد على أن أهم الخصائص وردت كما يلي:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: وحسب الملحق 7 فإن:

$$\text{Prob}_{\text{jarque-bera}} \approx 0.77 > 0.05, \quad \text{jarque - bera} \approx 0.51 < (2) \approx 5.99, \quad x_{0.05}^2$$

بالنتيجة البواقي تتوزع طبيعياً.

- اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي: حسب الملحق 8 فإن:

$$\text{Prob}_{F\text{-statistic}} \approx 0.97 > 0.05, \quad R - \text{squared} \approx 0.1 < (2) \approx 5.99, \quad x_{0.05}^2$$

بمعنى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

- اختبار تجانس البواقي بين المتغيرات: حسب الملحق 9 فإن:

$$\text{Prob}_{F\text{-statistic}} \approx 0.2 > 0.05, \quad R - \text{squared} \approx 1.69 < (1) \approx 3.84, \quad x_{0.05}^2$$

بالنتيجة تبين البواقي متجانس.

6.3. اختبار ثبات النموذج:

حسب الملحق 10 منحى CUSUM Test بخلاف منحى CUSUMSQ Test يوضح أن القيم التجميعية للأخطاء داخل حدود الثقة عند مستوى معنوية 5%، بمعنى أن المقدرات ثابتة خلال الفترة الزمنية للدراسة، وعليه فنموذج الدراسة يعتبر أمثلاً ويتم قبول النموذج إحصائياً.

7.3. تحليل نتائج النموذج: أسفر النموذج على النتائج التالية:

- تكون فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية الثابتة إلى السوق الجزائرية عندما ينعلم تأثير كل المتغيرات المفسرة سالبة الإشارة (-99.94) ومعنوية، بالنتيجة الفرص الاستثمارية تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية المفسرة حسب تجربة النموذج، وبدرجة أقل تتأثر بالمتغيرات غير الاقتصادية السياسية والقانونية والثقافية وغيرها؛

- ومن الملاحظ في الملحق 6 أن معامل التحديد المصحح في النموذج كبير وقدر بـ 83.27% بين فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر والمتغيرات المفسرة لها، وتبقى نسبة 16.73% تفسرها متغيرات البيئة السياسية والقانونية والثقافية وغيرها؛

- من خلال الملحق 4 فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ترتبط بالسلب مع مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي عند مستوى معنوية 10%، بمعنى أنه إذا زاد المؤشر بـ 01%، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض فرص تدفق الاستثمارات بـ 0,29%، وهذه العلاقة السلبية تتوافق مع المنطق الاقتصادي، لأنه عند ارتفاع المؤشر تنخفض قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة، وارتفاع المؤشر في البلد المحلي يقيس مدى انخفاض القوة الشرائية لعملة المستثمرين الأجانب الشركاء والمنافسين التجاريين في فترة من الزمن، وبالتالي انخفاض جاذبية السوق المحلية مقارنة بالأسواق الأجنبية المنافسة، وتحول المستثمرين الأجانب إلى الدول الأجنبية. وفرص تدفق الاستثمارات إلى الجزائر ترتبط إيجابياً مع سعر الفائدة الحقيقي عند مستوى معنوية 5%، بمعنى أنه إذا زاد سعر الفائدة الحقيقي بـ 01%، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع فرص تدفق الاستثمارات بـ 0,23%، وهذه العلاقة الإيجابية لا تتوافق مع المنطق الاقتصادي، لأن اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي يميل إلى الدول التي تكون فيها أسعار الفائدة منخفضة، بهدف الحصول على أعلى عائد ممكن على الاستثمار، وفي البلدان ذات معدلات الفائدة المرتفعة يقل العائد، ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى أن سياسة سعر الفائدة في الجزائر ضعيفة التأثير على النشاط الاقتصادي، واقتصار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات، بالنتيجة ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يقابله مبالغ إيجابية في رؤوس الأموال أو الأرباح المعاد استثمارها في ذلك القطاع. وفرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ترتبط إيجابياً مع الميزان الخارجي على السلع والخدمات عند مستوى معنوية 5%، بمعنى أنه إذا زاد الميزان بـ 01%، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع فرص تدفق الاستثمارات بـ 1,17%، وهذه العلاقة الإيجابية تتوافق مع المنطق الاقتصادي، لأن إيجابية صادرات البلد بالنسبة لوارداتها دلالة على إيجابية أداء الصادرات، بالنتيجة الصادرات النفطية الجزائرية هي المسبب في توافد الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات. فضلاً عن أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثابتة في الأجل الطويل سلبية، ويعود هذا الاختلال إلى انكماش نشاط الشركات الأجنبية في الجزائر خارج قطاع الطاقة؛

- وحسب الملحق 5 فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ترتبط إيجابيا مع الميزان الخارجي على السلع والخدمات في الفترة (t-1)، بمعنى أنه إذا زادت الصادرات بالنسبة إلى الواردات بـ 01% في سنة ما، فإن أثر هذه الزيادة في زيادة تدفق الفرص الاستثمارية يكون بعد سنة بنسبة 5,97%، وأثر زيادة الميزان الخارجي في خفض تدفق الفرص الاستثمارية يكون بعد سنتين بنسبة 3,14%، ويعود ذلك إلى أن التأثير الإيجابي للصادرات البترولية في جذب الاستثمارات الأجنبية يكون في سنة مالية واحدة، غير أن إعادة استثمار الأرباح يكون سلبيا. وفرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ترتبط سلبيا مع الناتج المحلي الجزائري الإجمالي في الفترة (t-1)، بمعنى أنه إذا زاد إنتاج السلع والخدمات الجزائرية بـ 01% في سنة ما، فإن أثر ذلك في خفض تدفق الاستثمارات يكون بعد سنة واحدة بنسبة 8,3%، وهذا عكس نتائج دراسة بسدات كريمة (2015) ونتائج دراسة سحنون فاروق (2010)، ويعود ذلك إلى أن زيادة القيمة المضافة في مختلف القطاعات تقابلها سلبية قيمة الاستثمارات؛

- وعليه فالتطورات الحالية والمستقبلية التي تحدث في فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، اقتصاديا تبنى على أساس الميزان الخارجي أو الصادرات النفطية وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في القطاعات الإنتاجية الأخرى. وهو ما يتوافق مع الفرضية الأولى في حين أن معدل التضخم، والاستثمار المحلي وصافي الضرائب على المنتجات حسب تجربة نموذج هذه الدراسة، تأثيرهم معدوم على توافد رؤوس أموال الشركات الأجنبية في الأجلين الطويل والقصير، وهو ما يتنافى مع الفرضية الأولى، وعكس نتائج دراسة بسدات كريمة (2015) ونتائج دراسة سحنون فاروق (2010)، ذلك أن الاقتصاد الوطني ضعيف من ناحية القدرة التنافسية والاندماج في الاقتصاد الدولي، ومعامل التصحيح فهو سالب ومعنوي (-5.4)، وبالتالي فسرعة تعديل الاختلالات تقدر بـ 540% خلال مدة زمنية مقدارها سنة، والتي تؤدي إلى تحقيق التوازن في العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، مما يعني أن معادلة فرص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تتطلب مرور ما يقارب 0,185 سنة أو حوالي شهرين (1/5,4≈0,185) لتعديل الخطأ والوصول إلى التوازن في الأجل الطويل.

4. خاتمة:

دلت هذه الدراسة على أن السوق الجزائرية مشوشة أمام الشركات والمستثمرين الأجانب، بسبب ضعف وانخفاض مؤشرات الأساسيات، السياسية والقانونية والثقافية والاقتصادية. بالنتيجة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق الجزائرية ضعيف جدا، إذا ما قورن بالموارد الطبيعية، وإذا ما قورن بتدفق الاستثمارات إلى مختلف الأسواق الدولية، وهو الأمر الذي يضيع الفرص الاستثمارية أمام الجزائر.

أهم النتائج: مما سبق يمكن القول بإيجاز أن:

- متغيرات البيئة الاستثمارية غير الاقتصادية في الجزائر تعرف الانخفاض والضعف على العموم، وهو ما يتوافق مع الفرضية الثانية، ومع نتائج دراسة بسدات كريمة (2015)، مما أثر بالسلب على فرص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث الاستقرار السياسي متوسط، والنظام الديمقراطي استبدادي، والجزائر في الغالب سوق ذات اقتصاد غير حر، وسوق ذات شفافية ضعيفة مثل نتائج دراسة سحنون فاروق (2010)، والسلطة مركزية في الشركات

والحكومة ولدى المجتمع الجزائري ثقافة تفضيل تجنب عدم اليقين، ولديه قصر نظر تجاه المستقبل، وبالتالي التخطيط للمستقبل سيء لبناء الاقتصاد الوطني وتحريره أمام الأجانب والاقتصاد الدولي؛

- واقتصاديا متغيرات الاقتصاد الوطني ضعيفة من حيث السياسة النقدية والقدرة الإنتاجية والتنافسية، بقرينة أن الإنتاج والصادرات في القطاع البترولي هي المستحوذة على الحجم الضعيف من الفرص الاستثمارية، وباقي القطاعات ضعيفة المساهمة في التبادل التجاري والاقتصادي بين الجزائر والعالم الخارجي، والعجز في الطلب المحلي أساسا يتم تغطيته بالاستيراد أكثر من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذلك فالمتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف.

أهم التوصيات: من الممكن بناء على نتائج هذه الدراسة اقتراح ما يلي:

- يجب تحرير المستثمرين الأجانب من القيود المثبطة، بإلغاء قاعدة الشراكة في الأرباح، ومحاولة استغلال النقلة النوعية للاقتصاد الدولي من اقتصاديات صناعية إلى رقمية بالنسبة للدول المتقدمة، ومن اقتصاديات ريعية إلى صناعية بالنسبة للدول النامية، حتى يتم استغلال الفرص الكثيرة الكامنة في السوق الجزائرية أمام الشركات الأجنبية صناعيا، فلاحيا، طاقات متجددة وغيرها؛

- ومن المهم على المسؤولين على الاقتصاد الوطني محاولة تصحيح المسار ما أمكن، فالبيئة السياسية تتطلب موارد بشرية خصبة من الجيل الجديد للجزائر الحديثة، وهذه ركيزة أساسية لتحقيق الديمقراطية وتحسين نظرة العالم للبلاد، ويجب مضاعفة الجهود للسيطرة على الفساد في المؤسسات والقطاعات العام والخاص. ويمكن اقتراح استحداث مشروع كبير بإنشاء عاصمة اقتصادية للجزائر ولتكن ولاية غرداية، بالنظر إلى الموقع المركزي لهذه الولاية، على غرار العديد من لدول كالمغرب عاصمتها الاقتصادية الدار البيضاء، السعودية (جدة)، جنوب إفريقيا (جوهانسبيرغ)، نيجيريا (لاغوس)، ألمانيا (فرانكفورت) وغيرهم، بحيث يكون الهدف من العاصمة الاقتصادية بعث السياحة الصحراوية والاقتصاد الوطني، وتنمية القطاعات المختلفة حتى تجذب المستثمرين الأجانب.

5. قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. كريمة بقدي، (2012)، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا - دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أوروبتوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان.
2. مصطفى بلعور، (2010)، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر.
3. دبوش عبد القادر، بيري نورة، (2017)، أثر قاعدة 49-51 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خضر - بسكرة، 11(01).

4. زريق نفيسة، (2009)، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر- باتنة.
5. عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد السايح، (2017)، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 04(02).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Geert Hofstede, Dimensions of national cultures data matrix, 06/02/2019
<http://geerthofstede.com/research-and-vsm/dimension-data-matrix/>
2. Hofstede-insights, Hofstede dimensions of national cultures, 16/10/2018
<https://www.hofstede-insights.com/country-comparison/morocco/>
3. The Heritage Foundation, Economic Freedom index, 06 /02/2019
<https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=636850270234252101>
4. Transparency International (TI), Corruption Perceptions index CPI, 05/02/2019
<https://www.transparency.org/research/cpi/overview>
5. Unctad, FDI Flows, 15/10/2018
https://unctad.org/en/Pages/DIAE/Investment%20and%20Enterprise/FDI_Flows.aspx
6. World bank, Governance index, 05/02/2019
<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc>
7. World bank, Governance index, 05/02/2019
<https://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/PRS.xlsx>
8. World bank, World development indicators, 04/02/2019
<https://databank.albankaldawli.org/data/source/world-development-indicators>

6. ملاحق:

ملحق 1: المقاييس الإحصائية لمتغيرات البيئة الاستثمارية في الجزائر في حدود توفر البيانات في الفترة 1980 -

2017

Max	Min	Mean (\bar{X})	
74	47	63,26	(%) مؤشر الاستقرار السياسي)
3,79	2,5	3,4	(Degree) مؤشر الديمقراطية
61	46,5	54,39	مؤشر الحرية الاقتصادية (%)
5	2,6	3,18	(Degree) مؤشر الفساد
2,75E+09	5,38E+08-	7,30E+08	(\$) الاستثمار الأجنبي المباشر
3,29E+10	2,27E+10-	3,75E+09	الميزان الخارجي على السلع والخدمات (\$)
2,14E+11	4,18E+10	9,19E+10	(\$) الإنتاج المحلي الإجمالي
9,74E+10	1,08E+10	3,45E+10	(\$) الاستثمار المحلي
731,6	40,3	79,1	(%) التضخم
442,68	296,4	8179,5	مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (2010=100)
121,6	29,77-	2,22-	(%) سعر الفائدة الحقيقي

1,56E+10	2,84E+09	6,70E+09	صافي الضرائب على المنتجات (\$)
----------	----------	----------	--------------------------------

المصدر: مخرجات برنامج 10 EViews من خلال الاعتماد على:

1. World bank, Governance index, 05/02/2019
<https://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/PRS.xlsx>
2. World bank, Governance index, 05/02/2019
<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc>
3. The Heritage Foundation, Economic Freedom index, 06/02/2019
<https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=636850270234252101>
4. Transparency International (TI), Corruption Perceptions index CPI, 05/02/2019
<https://www.transparency.org/research/cpi/overview>
5. World bank, World development indicators, 04/02/2019
<https://databank.albankaldawli.org/data/source/world-development-indicators>

ملحق 2: أبعاد هوفستد للثقافة الوطنية في الجزائر

الوحدة: درجة من سلم 120 درجة

الأبعاد	مؤشر مسافة السلطة (PDI)	درجات تجنب عدم اليقين (UAI)	التوجه طويل المدى (LTO)
الدرجات	70	68	26

Source: Geert Hofstede, Dimensions of national cultures data matrix, 06/02/2019

<http://geerthofstede.com/research-and-vsm/dimension-data-matrix/>

ملحق 3: اختبار التكامل المشترك للنموذج

Null Hypothesis: No levels relationship

F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
2.89	1.92	10%	4.704518	F-statistic
3.21	2.17	5%	7	k
3.51	2.43	2.5%		
3.9	2.73	1%		
Finite Sample: n=40				
			36	Actual Sample Size
3.296	2.152	10%		
3.829	2.523	5%		
5.031	3.402	1%		
Finite Sample: n=35				
3.37	2.196	10%		
3.907	2.597	5%		
5.23	3.599	1%		

ملحق 4: نموذج ARDL للأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	4.407697	0.265097	1.168466	LEB
0.7831	-0.278570	0.842821	-0.234785	LGDP
0.3211	1.014026	0.599910	0.608324	LTAX
0.7509	0.321338	0.550786	0.176988	LDI
0.0521	-2.048245	0.140517	-0.287813	LREX
0.3792	-0.896640	0.076833	-0.068891	LINF
0.0459	2.110674	0.110891	0.234056	LRINR
0.0518	-2.051039	9.007313	-18.47435	C

$$EC = LFDI - (1.1685*LEB - 0.2348*LGDP + 0.6083*LTAX + 0.1770*LDI - 0.2878*LREX - 0.0689*LINF + 0.2341*LRINR - 18.4744)$$

ملحق 5: نموذج تصحيح الخطأ المقيد ECM للأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LFDI)
 Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 0, 0, 0, 0, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 01/08/20 Time: 17:19
 Sample: 1980 2017
 Included observations: 36

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0052	-3.090852	0.572527	-1.769597	D(LFDI(-1))
0.0000	15.74747	0.378871	5.966262	D(LEB)
0.0000	-9.276191	0.339357	-3.147940	D(LEB(-1))
0.0003	-4.238644	1.959071	-8.303806	D(LGDP)
0.0000	-7.554326	0.716100	-5.409651	CointEq(-1)*
0.031922	Mean dependent var	0.948113	R-squared	
5.136341	S.D. dependent var	0.941418	Adjusted R-squared	
3.401485	Akaike info criterion	1.243190	S.E. of regression	
3.621418	Schwarz criterion	47.91118	Sum squared resid	
3.478247	Hannan-Quinn criter.	-56.22672	Log likelihood	
		2.017989	Durbin-Watson stat	

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

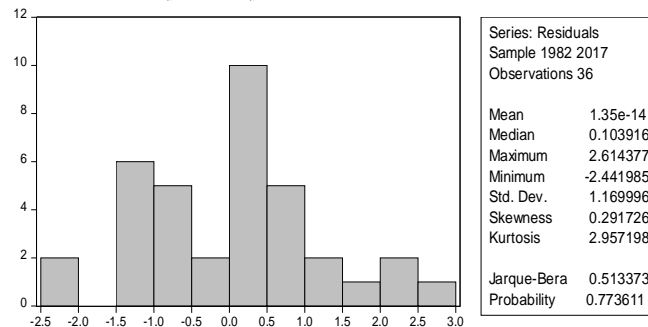
ملحق 6: نموذج ARDL

Dependent Variable: LFDI
 Method: ARDL
 Date: 01/08/20 Time: 17:16
 Sample (adjusted): 1982 2017
 Included observations: 36 after adjustments
 Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (2 lags, automatic): LEB LGDP LTAX LDI
 LREX LINF
 LRINR
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 4374
 Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 0, 0, 0, 0, 0)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-10.45168	0.591221	-6.179247	LFDI(-1)
0.0987	1.720890	1.028303	1.769597	LFDI(-2)
0.0000	9.685726	0.615985	5.966262	LEB
0.0098	-2.815923	0.991933	-2.793208	LEB(-1)
0.0641	1.945180	1.618329	3.147940	LEB(-2)
0.0917	-1.759815	4.718568	-8.303806	LGDP
0.0321	2.281751	3.082590	7.033702	LGDP(-1)
0.3221	1.011969	3.251896	3.290820	LTAX
0.7553	0.315461	3.035067	0.957446	LDI
0.0726	-1.881928	0.827325	-1.556966	LREX
0.4010	-0.855721	0.435515	-0.372679	LINF
0.0303	2.308921	0.548377	1.266159	LRINR
0.0386	-2.194026	45.55087	-99.93980	C
20.21482	Mean dependent var	0.890031	R-squared	
3.528164	S.D. dependent var	0.832655	Adjusted R-squared	
3.845929	Akaike info criterion	1.443293	S.E. of regression	
4.417755	Schwarz criterion	47.91118	Sum squared resid	
4.045512	Hannan-Quinn criter.	-56.22672	Log likelihood	
2.017989	Durbin-Watson stat	15.51244	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق 7: التوزيع الطبيعي للبواقي



ملحق 8: اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

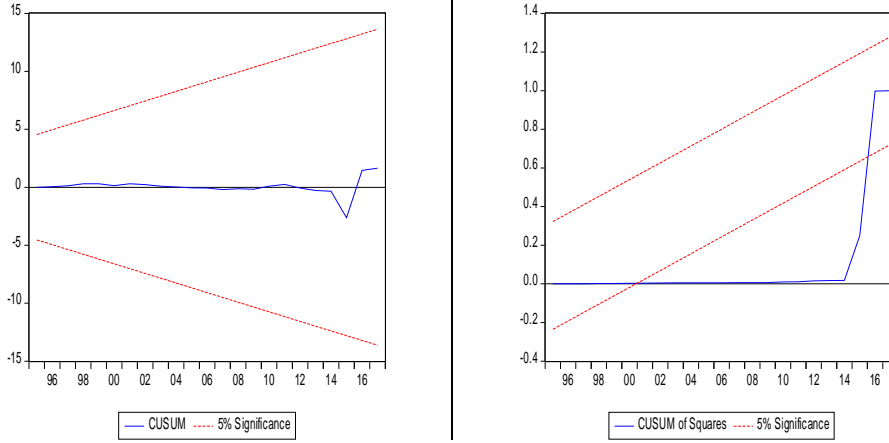
0.9706	Prob. F(2,21)	0.029890	F-statistic
0.9502	Prob. Chi-Square(2)	0.102190	Obs*R-squared

ملحق 9: اختبار تجانس البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.2049	Prob. F(1,33)	1.672164	F-statistic
0.1939	Prob. Chi-Square(1)	1.687974	Obs*R-squared

ملحق 10: اختبار إستقرارية معاملات النموذج



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10